المنتدى العالمي للأغذية والزراعة

الماء والمحاصيل ومستقبلنا

البيان الختامي لعام ٢٠٢٦

١٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٦ – لا يعتد إلا بالنص المحرر باللغة الإنجليزية

١. نحن وزراء زراعة ٥٩ دولة اجتمعنا في يوم ١٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٦ في مؤتمر برلين الثامن عشر لوزراء الزراعة بمناسبة انعقاد المنتدى العالمي للأغذية والزراعة بغرض اتخاذ تدابير لزيادة الأمن المائي والغذائي.

٢. نؤكد أن المياه ضرورية لكافة أوجه الحياة على الأرض ولاقتصاداتنا ونظمنا الغذائية كذلك. يعتمد مزارعونا وصيادونا على المياه لضمان الأمن الغذائي. بيد أن الإجهاد المائي يشكل أحد أكبر التهديدات في القرن الواحد والعشرين، إذ يعاني منه أكثر من ملياري شخص. بينما تتأثر مناطق عدة بهطول الأمطار الغزيرة وبالفيضانات. تتفاقم هذه التحديات أكثر بسبب تغيُّر المناخ وفقدان التنوع البيولوجي ونمو أعداد سكان العالم، مصحوبة بتلوث موارد المياه واستهلاك وإدارة المياه بشكل غير مستدام. تتأثر الزراعة ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في جميع أنحاء العالم بشدة من جراء زيادة المنافسة على استخدام المياه، مما يجعل الوفاء بدورها في ضمان الأمن الغذائي والتغذية والإعمال التدريجي للحق في الحصول على غذاء كافٍ أكثر تحديًا بالنسبة لها من أيّ وقت مضى. ورغم الفروق الكبيرة بين المناطق المختلفة، تُعتبر الزراعة المستخدم الأكبر للمياه عالميًا، وتلعب في الوقت ذاته دورًا رئيسًا في دورة الماء، بما في ذلك خدمات النظام الإيكولوجي المتنوعة. لذا، ينبغي أن تحتل الزراعة موقعًا محوريًا في الإدارة المستدامة لموارد المياه العالمية. ومن ثم، نشدد على الضرورة الملحة لضمان الاعتراف بالزراعة كطرف فاعل رئيس في صياغة سياسات المياه على الصعيد الدولي.

٣. لقد اتخذ المجتمع العالمي خطوات أولى نحو وضع المياه على رأس جدول الأعمال السياسي، منها مؤتمر الأمم المتحدة للمياه في عام ٢٠٢٣ والذي يُعد حدثًا ذا مكانة تاريخية، وكذا العقد الدولي للعمل من أجل الماء (٢٠١٨ – ٢٠٢٨)، وموضوع فترة السنتين ٢٠٢٤ – ٢٠٢٥ لمنظمة الأغذية والزراعة حول إدارة الموارد المائية. ونرحب كذلك باختيار الاتحاد الإفريقي المياه كموضوع له لعام ٢٠٢٦، وأيضًا بالقرار بشأن انعقاد منتدى المياه الأوروبي المتوسطي في ٢٠٢٦. ونحن، وزراء الزراعة، نود أن نستفيد من الزخم الحالي الذي يناله موضوع المياه في الفترة السابقة لمؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام ٢٠٢٦ وفي أثناء انعقاده. وفي هذا السياق، ندعو إلى توفير وإدارة المياه بشكل مستدام من أجل الإنتاج الغذائي والتغذية، ونرمي إلى تعزيز صوت القطاع الزراعي. وسوف نكفل إبراز دور الزراعة بما يتناسب مع أهميتها باعتبارها الركيزة الأساسية التي يتسند إليها الأمن الغذائي العالمي.

نداء من أجل العمل

استخدام المياه بشكل مستدام

٤. نقر بأن الإدارة المستدامة للمياه والزراعة لها أهمية بالغة بالنسبة للأمن المائي والغذائي وللصمود في مواجهة الأحوال الجوية القصوى التي تتزايد وتيرتها وحدتها وكذلك أمام الظواهر بطيئة الحدوث. ومن ثم، نلتزم بتعزيز مرونة المياه ونؤكد مجددًا التزاماتنا التي تعهدنا بها في إطار **الاتفاقيات والصكوك الدولية** الرئيسة ومنها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وعلى وجه الخصوص الهدفان ٢ و٦ من أهداف التنمية المستدامة، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ، واتفاق باريس[١]، والاتفاقية بشأن التنوع البيولوجي، وإطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

٥. تماشيًا مع الطلب على المياه وندرتها، سنشجع **الاستخدام الكفء** للمياه والذي يُعتبر عنصرًا أساسيًا في تحقيق الإدارة المستدامة للمياه ومرونة المياه واستدامة استخدامها في الزراعة على المدى الطويل، ويساهم كذلك في زيادة الإنتاجية المستدامة إلى أقصى حدٍ. تحقيقًا لذلك، سوف ندعم الأساليب المتسقة مع السياقات المعنية، بما في ذلك الري الذكي والدقيق بالاقتران مع سياسات الإدارة المستدامة للمياه، وتكنولوجيات توفير استهلاك المياه، والإدارة المستدامة للتربة، وبدائل الترطيب والتجفيف، وإعادة استخدام المياه بما في ذلك مياه الصرف المعالجة. في الوقت ذاته، نؤكد مجددًا أن التدابير الرامية إلى رفع كفاءة المياه يجب أن تضمن بصورة كاملة سلامة الأغذية والصحة العامة بما يتوافق مع المعايير الإقليمية والعالمية ومع نهج الصحة الواحدة. لذا، فإننا نشجع تطبيق الإرشادات المتفق عليها دوليًا، بما في ذلك الخطوط التوجيهية للاستخدام الآمن للمياه وإعادة استخدامها في إنتاج الأغذية وتجهيزها (CXG 100-2023). كما نلتزم بتقليل فواقد الأغذية وتخفيض الهدر الغذائي إلى النصف تماشيًا مع الهدف ١٢,٣ من أهداف التنمية المستدامة وتحسين البصمة المائية للنظم الغذائية العالمية بهذا الشكل.

٦. وسندعم **حصاد المياه واحتجازها وتخزينها** على نحو مستدام من أجل الإنتاج الغذائي، بما يتضمن استخدام البنية الأساسية للمياه في الإنتاج المستدام للكتلة الحيوية الزرقاء المشتقة من البيئات البحرية والمائية. ولذلك نؤكد على أهمية الإدارة المستدامة للمياه في التربة عن طريق الزراعة المتجددة والحافظة للموارد، والإيكولوجيا الزراعية وغيرها من الأساليب المبتكرة، والحراجة الزراعية، والإدارة المستدامة للأراضي، والممارسات التي تحول دون تراص التربة وتدهورها وتُحَسّن تغلغل المياه وصحة التربة. وسوف نستخدم المياه الجوفية على نحو مستدام مع إيلاء العناية الواجبة لمعدلات تجدد طبقات المياه الجوفية. ونؤكد على أهمية الحلول القائمة على الطبيعة والممارسات التي تتسم بالقدرة على التكيُّف مع تغيُّر المناخ وأيضًا على أهمية الأراضي الرطبة والنظم الإيكولوجية الطبيعية الأخرى بالنسبة لدورة الماء وفي تنظيم التوفر الاحتياطي للمياه. وندرك الحاجة إلى الاستثمار في البنية التحتية المستدامة كالخزانات، والسدود، وخطوط الأنابيب، ومحطات الضخ، والقنوات، ومحطات تحلية مياه البحر ومعالجة مياه الصرف الصحي، بما يتفق مع الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة والمتمثل في بناء بنية تحتية مرنة.

٧. ونشدد على أن الزراعة معرضة أيضًا للتهديد من **المياه الزائدة.** ونعترف بأهمية إدارة خطر الفيضانات، ونلتزم باتخاذ تدابير لمواجهة الآثار السلبية لمثل تلك الظواهر الجوية الضارة. ونلتزم بتعزيز مرافق احتجاز وتخزين المياه كأحواض التخزين، وإتاحة مياه الأمطار والفيضانات الزائدة

[١] المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، رمز: FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر ١ أ م/-٢١

للاستخدام في الزراعة بشكل ثابت ومستدام. ونقر بقدرة الحلول القائمة على الطبيعة - مثل استصلاح الأراضي الرطبة، والسهول الفيضية، وتخزين المياه في حقول الأرز، وتجديد الحياة البرية للأنهار - على حماية الأراضي والمجتمعات الزراعية من الفيضانات.

٨. ونبرز ما تؤديه كل من الإدارة المستدامة للغابات وحفظ واستصلاح **الغابات** من دور أساسي في تحقيق الاستقرار العام لدورة الماء، وما لها من أثر مباشر على جودة المياه وتَوفُّرها وإمكانية الوصول إليها بالنسبة للإنتاج الزراعي والنظم الإيكولوجية المائية. ولا نزال نشعر ببالغ القلق إزاء ارتفاع المعدلات السابقة والحالية لإزالة الغابات على مستوى العالم، بما في ذلك في سياق الزراعة، وما تُخلّفَه من أثر على الترشيح الطبيعي وانجراف التربة بفعل المياه الزائدة والجريان السطحي للمياه وعلى دورة الماء بأسرها، مما يقوض الإنتاجية الزراعية.

٩. وفي الوقت ذاته، يجب أن تسهم الزراعة وتربية الأحياء المائية في مواصلة منع **تلوث المياه** والحد منه، بما في ذلك التلوث الناتج عن فقدان المغذيات والكيماويات الزائدة وتسرب مياه البحر إلى المياه الجوفية، وذلك بهدف الحفاظ على النظم الإيكولوجية وموارد المياه. ونحث أصحاب المصلحة جميعهم بشدة على الاستفادة من أفضل الممارسات الموجودة بالفعل للحفاظ على جودة المياه وتحسينها، مثل التسميد الدقيق، والزراعات منخفضة المدخلات، وزراعة محاصيل التغطية، وتشكيل أشرطة عازلة، والإدارة المُعَدّلة للصرف.

١٠. ونلتزم بتشجيع التنوع الوراثي وحماية الأصناف النباتية و**تربية** النباتات والحيوانات في سبيل تحسين القدرة على تحمُّل الجفاف والملوحة ودعم كفاءة استخدام المياه. ونقر بأهمية الابتكارات في مجال تربية النباتات والحيوانات ونظم تربية النباتات والحيوانات المحلية منها والإقليمية والعالمية، فضلاً عن نظم البذور الخاصة بالمزارعين. وسندعم حفظ تلك الموارد واستخدامها على نحو مستدام وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدامها بشكل عادل ومنصف بموجب المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة[٢]، وبروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الوراثية وتقاسم المنافع، وبالتوافق مع الالتزامات الدولية التي قطعتها كل دولة على نفسها، وغيرها من الصكوك والمؤسسات كالصندوق العالمي لتنوع المحاصيل.

١١. ونؤكد على الدور بالغ الأهمية للبحوث الزراعية، والابتكار، والذكاء الاصطناعي، والأدوات الرقمية، والتكنولوجيات، و**نظم المعلومات** المطوَّرة **المتعلقة بالمياه** كعناصر أساسية للتحسين من استدامة وكفاءة استخدام المياه في مجال الزراعة. ونشدد على أن أحد أهم التحديات يتمثل في نقص المعلومات القابلة للتبادل والمؤهِّلة لاتخاذ القرارات والتي تربط بين كل من توفّر المياه والأداء الزراعي والمخاطر المتعلقة بالمناخ وخيارات الاستثمار. وسنسعى جاهدين لتحسين حسابات ورصد الحاجة إلى المياه وتوفرها واستخدامها وكذلك تطوير نظم فعالة للإنذار المبكر وأطر لتبادل البيانات ومنصات للمعلومات. ونسلط الضوء كذلك على الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال البحث العلمي وبناء القدرات والنقل الطوعي للتكنولوجيات استنادًا إلى شروط متفق عليها بصورة متبادلة.

١٢. مراعاة لحجم **الاستثمار** اللازم، نرمي إلى تعزيز الشراكات عبر القطاعات المختلفة وحشد الاستثمارات العامة والخاصة في البحوث والتطوير والابتكار والبنية التحتية وتحسينها بالشكل الأمثل، وتوسيع استخدام الحلول التي أثبتت فعاليتها. ينبغي الاعتراف صراحة بأن حلول الطاقات المتجددة تشكل عناصر تمكينية في سبيل تحقيق الإدارة الفعالة للمياه. ونحن، وزراء

[٢] منظمة الأغذية والزراعة، المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة

الزراعة، ننادي بتخصيص حصة ملائمة من الاستثمارات المتصلة بالمياه من مختلف المصادر لصالح النظم الغذائية. ونشدد على الدور الهام للمنظمات الدولية في حشد الابتكارات والتمويل من أجل تحسين الأسواق والتوظيف والمرونة.

تعزيز الاقتصاد البيولوجي الأزرق

١٣. تماشيًا مع بيان المنتدى العالمي للأغذية والزراعة لعام ٢٠٢٥ حول الاقتصاد البيولوجي، نشدد على الدور الحيوي للاقتصاد البيولوجي الأزرق المستدام في كافة الصناعات والقطاعات المتصلة بالمحيطات والبحار والسواحل والبحيرات ومواردها الحية. ونعترف بقدرة الاقتصاد البيولوجي الأزرق على تحسين الأمن الغذائي وفي الوقت نفسه **تنويع مصادر الدخل** للمجتمعات المحلية في المناطق الساحلية والريفية وحماية المعارف التقليدية. ونلتزم بحفظ الموارد المائية الحية والمياه وإدارتها واستعادتها بشكل فعَّال ومراعاة الاستدامة في استخدامها. يتضمن هذا تشجيع مصايد الأسماك المستدامة والتربية المستدامة للأحياء المائية وتحسين استخدام المنتجات من الموارد المائية ومعالجتها وإضافة القيمة لها، بما يتوافق مع خطوط منظمة الأغذية والزراعة التوجيهية للتربية المستدامة للأحياء المائية.

١٤. ونقر بأن الاقتصاد البيولوجي الأزرق المستدام - بما في ذلك تحسين استخدام الموارد المائية وزيادة قيمتها - قد يسهم في تقليل الضغط على الموارد من الأراضي وتشجيع التكيُّف مع تغيُّر المناخ والتخفيف من آثاره وترميم النظام البيئي. كما نقر بقدرة مثل هذا الاقتصاد البيولوجي الأزرق على حماية الاستدامة البيئية وحفظ الموارد الجينية المائية وتعزيز التنوع البيولوجي المائي و**النظم البيئية** المائية ودعم الإدارة المستدامة للمياه.

١٥. ونلتزم بتعزيز **الحوار** والتعاون على الصعيد الدولي بشأن الاقتصاد البيولوجي الأزرق المستدام عن طريق تبادل أفضل الممارسات وبناء القدرات والنقل الطوعي للتكنولوجيات وفق شروط متفق عليها بشكل متبادل، ومن خلال التطرق إلى الفجوات الموجودة في البيانات والمعرفة والبحوث والابتكارات والتكنولوجيا. ونشدد على الحاجة إلى دعم سلاسل القيمة المستدامة والشاملة في الاقتصاد البيولوجي الأزرق، وذلك عن طريق مواءمة الحوكمة والأطر القانونية في النُهُج التشاركية بهدف تحسين بيئات الأعمال التجارية.

١٦. وندرك ضرورة دعم **الابتكار** والتطوير والدمج الشامل في الأسواق بالنظر إلى الكتلة الحيوية المائية المنتجة بشكل مستدام، ولاسيما الموارد الواعدة غير المستغلة بالكامل حاليًا كالطحالب وبقايا المواد الأولية من مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. ونبرز الحاجة إلى زيادة الوعي الاجتماعي وقبول منتجات الاقتصاد البيولوجي الأزرق الجديدة.

١٧. وسنسعى إلى فسح المجال أمام الإمكانيات الكامنة في الإنتاج المستدام **للطحالب** واستخدامها في مختلف المنتجات والعمليات، بداية من الأغذية والمكونات الغذائية والأعلاف، وصولاً إلى البروتينات والدهون والأصباغ والوقود الأحيائي والعناصر النشطة في المستحضرات الصيدلانية ومستحضرات التجميل والأقمشة والبلاستيك الحيوي والتكنولوجيات البيئية ومعالجة مياه الصرف وتطبيقات الصناعة الكيميائية. كما يمكننا الاستفادة من الكم الهائل من الطحالب المنجرفة في خلق فرص تجارية أمام المجتمعات الساحلية والمساهمة بهذا الشكل في الاقتصاد الدائري. ونهدف إلى دعم التعاون العالمي وتبادل المعرفة من أجل تشجيع الاستخدام المستدام للطحالب.

إيجاد حلول بنَّاءة للاستخدامات المتنافسة

١٨. ونؤكد على الأهمية البالغة التي يكتسيها التعاون الفعَّال والشامل لعدة قطاعات والعابر للحدود، فضلاً عن الأطر التشريعية المتينة والمؤسسات القوية والتخطيط الاستراتيجي السليم والتنفيذ الصحيح في دعم مرونة المياه واستدامتها وأمنها. في هذا الصدد، نعترف بأهمية الإدارة المتكاملة للموارد المائية[٣] على كافة الأصعدة. ونشدد على أن قدرة المياه على الصمود يتم تعزيزها عن طريق صياغة نظم تخصيص للمياه تتميز بالمتانة والشفافية والتشاركية. يتطلب الأمر إجراءات منسقة بين مستخدمي المياه المتعددين لإيجاد حلول **للاستخدامات المتنافسة** بين القطاعات المختلفة وعلى مستوى الأحواض. ونبرز أهمية مساهمة أصحاب المصلحة من القطاع الخاص في الإشراف المستدام على المياه. وسَنُيسِّر المشاركة المتساوية وإمكانيات الحصول على المياه للفئات المستضعفة والناقصة التمثيل، بما في ذلك صغار المزارعين وأفراد الشعوب الأصلية والشباب، آخذين بعين الاعتبار بصفة خاصة التحديات التي تواجه المجتمعات الزراعية في المناطق غير المستقرة أو القابلة للتأثر بتغيّر المناخ.

١٩. ونشدد على أن **إدارة المياه** المستدامة تشكل تحديًا هائلاً أمام الحكومات، ولاسيما السلطات المختصة بشأن المياه والمسؤولة عن نظم الإمداد بالمياه الإقليمية منها والمحلية. ونبرز في هذا الصدد الحاجة إلى صياغة استراتيجيات استباقية بخصوص الجفاف وقواعد واضحة للاستجابة لحالات الطوارئ بسبب الجفاف. وسنسعى إلى التطرق إلى القضايا والفرص والنُهج الشاملة لعدة قطاعات، كالترابط بين المياه والطاقة والغذاء والنُظم الإيكولوجية[٤]، والتي تساعد في استخدام موارد المياه بصورة أكثر استدامة عن طريق التعرُّف على أوجه التنافس في الطلب على موارد المياه والتوفيق فيما بينها. ونبرز أهمية الحلول التشاركية المُكيَّفة محليًا والشاملة للجميع.

٢٠. ونعترف بأن **الحصول على المياه** يُعد أمرًا بالغ الأهمية بالنسبة للإنتاج الغذائي. ونحيط علمًا بـ "الحوار العالمي بشأن حيازة المياه"[٥] الذي تجريه منظمة الأغذية والزراعة والذي يشجع كافة أعضاء منظمة الأغذية والزراعة للمشاركة في المبادرة السياسية بهدف دعم الوصول إلى موارد المياه مع مراعاة السياقات المختلفة وبشكل مُنصِف وآمن وفي الوقت المناسب.

٢١. اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠١٠ بحق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي[٦]. إن توفُّر قدر كافٍ من المياه بشكل مأمون ومضمون لغرض الشرب والاستخدامات الأخرى يُعد أمرًا لا غنى عنه من أجل رفاه الإنسان. ونحن نؤكد أن التعاون على **ضمان الأمن المائي والغذائي** يعود بمنافع على نطاق أوسع، منها الحيلولة دون اندلاع الاضطرابات الاجتماعية وتقليل ضغوط الهجرة.

توطيد الحوكمة الدولية للمياه

٢٢. يكتسي التعاون والتنسيق بشأن المياه على الصعيدين الدولي والإقليمي أهمية حاسمة في مكافحة الإجهاد المائي بشكل فعَّال، وذلك مع احترام السيادة الوطنية. لذا، نرمي إلى المساهمة في

---

[٣] الوثيقة C 2023/2 - حالة الأغذية والزراعة: الإدارة المتكاملة للموارد المائية، الفقرة ٤٢

[٤] https://www.gwp.org/en/sdg6support/iwrm-support/themes/water--energy--food--ecosystems-nexus/what-is-the-wefe-nexus/

[٥] الحوار العالمي بشأن حيازة المياه

[٦] متصفح الوثائق - القرار بشأن حق الإنسان في الحصول على المياه والصرف الصحي- الصفحة ٦ الفقرة ٥

زيادة الوعي والاتساق والفاعلية في حوكمة المياه داخل إطار منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وبهذا الإجراء، سوف نعزز **صوت قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية** في عملية صنع القرار فيما يخص سياسات المياه. ونؤكد أن تلك الأطراف الفاعلة الأساسية تساهم بخبراتها وتقود المسيرة نحو إيجاد حلول عالمية.

٢٣. ونشيد بالأمين العام للأمم المتحدة لتعيينه **مبعوثة خاصة لشؤون المياه**. ونتعهد بدعم مبعوثة الأمم المتحدة الخاصة وندعوها لمضاعفة جهودنا التي نبذلها في صالح الأمن الغذائي المائي عالميًا، ولمعالجة الهدفين ٢ و٦ من أهداف التنمية المستدامة بشكل مشترك، ولممارسة دورها كحلقة وصل فيما بين القطاعات المختلفة.

٢٤. وننادي المنظمات العالمية والإقليمية ذات الصلة بتعزيز عمليات التنسيق فيما بينها وجمع أصحاب المصلحة بشأن القضايا المتعلقة بالمياه، ذلك في ضوء **الاستراتيجية الشاملة لمنظومة الأمم المتحدة بشأن المياه والصرف الصحي**[٧]. ونشجع بصفة خاصة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة على مواصلة مساهماتها في تنفيذ الاستراتيجية الشاملة لمنظومة الأمم المتحدة بشأن المياه والصرف الصحي ودعم نظام مائي قوي ومنسق للأمم المتحدة. في هذا الصدد، نرحب بالدور الذي لا غنى عنه الذي تؤديه **لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية** تحت قيادة رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في تعزيز التعاون والتنسيق فيما بين وكالات الأمم المتحدة المختلفة.

٢٥. ونشكر كافة المنظمات الدولية والمؤسسات العلمية ذات الصلة على ما تقوم به من عمل مؤثر في مجال الإدارة المستدامة لمياه الزراعة. ونسلط الضوء على **الإطار العالمي بشأن ندرة المياه في الزراعة**[٨] والذي تستضيفه منظمة الأغذية والزراعة، ونحث كافة أعضاء منظمة الأغذية والزراعة على الانضمام إلى الإطار العالمي بشأن ندرة المياه في الزراعة للنهوض بشكل جماعي بكفاءة استخدام المياه في إنتاج الأغذية والعلف وفي التغذية. وننوه *بالتوصيات في مجال السياسات بشأن المياه من أجل الأمن الغذائي والتغذية* والمعتمدة من قِبَل لجنة الأمن الغذائي العالمي.

٢٦. ونشدد على ما تؤديه الإدارة المستدامة للمياه في **التجارة** وسلاسل الإمداد الدولية من دور حيوي في معالجة التحديات المتعلقة بالمياه. وبناء على ذلك، ندرك أهمية مراعاة المزايا النسبية بالنظر إلى توفُّر المياه من أجل توفير قاعدة معلومات تستند إليها عمليات تخطيط موارد المياه المحلية والحوارات السياسية العالمية بشأن مرونة المياه.

٢٧. ونتعهد بدعم المساواة بين الجنسين وتمكين **النساء** جميعهن وتشجيع مشاركتهن بشكل كامل ومتساوٍ وآمن وجاد في القرارات بشأن إدارة مياه الزراعة وسلاسل القيمة الغذائية، وبزيادة تحكمهن في الأصول الإنتاجية. في هذا الصدد، نسلط الضوء على السنة الدولية للمزارعات في ٢٠٢٦.

٢٨. **في ضوء الحاجة الملحة إلى تحسين أمن المياه ومرونتها وفي الفترة السابقة لمؤتمر الأمم المتحدة للمياه ٢٠٢٦ وما بعده، ندعو المجتمع الدولي إلى:**

- إشراك قطاعات الزراعة والحراجة ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية **كقطاعات رئيسة** في عمليات صنع القرار في إطار سياسات المياه،

[٧] الاستراتيجية الشاملة لمنظومة الأمم المتحدة بشأن المياه والصرف الصحي | مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة
[٨] الشراكة العالمية بشأن ندرة المياه في الزراعة | منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

- التأكيد على ضرورة كون مؤتمر المياه في عام ٢٠٢٦ والذي سيقام باستضافة مشتركة من قِبَل الإمارات العربية المتحدة والسنغال مؤتمرًا طموحًا وشاملاً وموجهًا نحو العمل يتناول **الترابط بين المياه والطاقة والغذاء والنُظم الإيكولوجية،**

- تعزيز التعاون الحكومي الدولي بشأن المياه والزراعة في إطار **الأمم المتحدة،** بما يتضمن عقد مؤتمرات المياه للأمم المتحدة بانتظام، والتوصّل إلى نتائج يتم التفاوض بشأنها، واتخاذ لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية دورًا قويًا،

- دعم منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية في اتخاذ دورًا نشطًا في تطبيق **الاستراتيجية الشاملة لمنظومة الأمم المتحدة بشأن المياه والصرف الصحي،**

- إيلاء العناية الواجبة للصلة بين المياه والأمن الغذائي و**الاستقرار**.

٢٩. ونلتزم بالوقوف صفًا واحدًا ومواصلة التعاون بروح المسؤولية والثقة والتوافق والتضامن. ونؤكد مجددًا على التزامنا بضمان حصول مزارعينا على الأدوات المناسبة لإنتاج الغذاء بشكل مستدام رغم التراجع المستمر لموارد المياه، ذلك لأنه لا يمكن إنتاج الغذاء دون ماء. ونتطلع إلى الالتقاء مجدداً في إطار المنتدى العالمي للأغذية والزراعة في عام ٢٠٢٧.